



حركة
النهضة
الانتخابات التشريعية

برنامج حركة النهضة العدل أساس العمران



لتحميل البرنامج
الموقع الرسمي
www.electorale2019.tn

انتخابات 2019

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

بِرتامج حركة النهضة

إنتخابات 2019

مقدمة

حققت بلادنا منذ الثورة منجزات هامة في المجال السياسي من خلال التأسيس لنظام ديمقراطي تعددي كما راكمت تجربة هامة في مجال الممارسة الديمقراطية وتكريس سيادة الشعب وثبتت تقاليد التداول السلمي على السلطة في إطار احترام الدستور. ونجحت بلادنا كذلك في تثبيت مناخ من الحريات وقد لعبت حركة النهضة دورا رياديا في هذا المنجز. المدنية والسياسية وخصوصا حرية التعبير والإعلام والتنظم بما جعلها نموذجا فريدا في المنطقة الديمقراطية من خلال المساهمة الفاعلة في صياغة الدستور والمصادقة على عدد من القوانين الأساسية الهامة علاوة على تركيز الحكم المحلي وتعزيز مناخ الحريات. ورغم مشاركتنا المحدودة من حيث عدد الحقائق الوزارية في الحكومات المتعاقبة منذ إنتخابات 2014، إلا أننا عملنا على حماية ما تحقق من مكاسب وعلى حماية المسار الإنتقالي في ظرف اقليمي ودولي مضطرب ومثلت كتلتنا في البرلمان عنصر استقرار بما مكن من ضمان إستمرارية المؤسسات وضمن الحد الأدنى من النجاعة في عملها. وكانت مشاركتنا صلب السلطتين التشريعية والتنفيذية إيجابية ومسؤولة رغم الظروف الاستثنائية التي طغت على المشهد السياسي من إعادة تشكل متواصل لأحزاب الحكم والمعارضة وللكتل البرلمانية مما ألقى بظلاله على المناخ العام وعلى نسق الانجاز.

وساهمنا من مختلف مواقعنا في الحكم في قيادة عدد من الاصلاحات والمشاريع الهامة على غرار قانون تحسين مناخ الاستثمار وقانون المؤسسات الناشئة وتطوير الخدمات الرقمية وتنويع برامج التشغيل ودعم المبادرة الخاصة وضبط أولويات البحث العلمي وتطوير برامج تمويله علاوة على الانطلاق في إنجاز عدد من المشاريع الهامة في الجهات في مجال البنى التحتية والمرافق الاساسية. وساهمت كتلتنا البرلمانية في دعم العمل التشريعي وإطلاق عدد من المبادرات النوعية مما ساهم في تأمين عدد من المكاسب المهمة على غرار التمديد في عطلة الامومة و مكافحة العنف ضد المرأة وحماية الفلاحين من السرقات وتعزيز حماية نقل العملة الفلاحيين والنهوض بالتعاضديات الفلاحية. كما لعبت الكتلة دورا أساسيا داخل مختلف اللجان وفي الجلسة العامة في المصادقة على قانون وقانون المصالحة الإدارية وغيرها من التشريعات الهامة. محكمة المحاسبات وقانون تضارب المصالح والإثراء غير المشروع

إلا أننا في الوقت ذاته، نقر بصعوبة الواقع الاقتصادي والاجتماعي اليوم الذي يؤثر سلبا وبكل تأكيد على شرائح واسعة من المواطنين. وفي هذا الإطار يتنزل البرنامج الذي نتوجه به الى المواطنين بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2019، والذي يهدف الى إحداث التغيير الجذري المطلوب والنقلة النوعية اللازمة في فالיום وبعد ثمان سنوات من الثورة ومن المشاركة في الحكم والحكومة بما فيها من المجالين الاقتصادي والاجتماعي على غرار ما أنجز في المجال السياسي. نجاحات وإخفاقات، تتطلع الحركة لمواصلة المسار وللإسهام من موقع متقدم في استكمال الربيع التونسي الذي يعيش فيه التونسي مواطننا حرا كريما في دولة ديمقراطية ومجتمع تعددي. والنهضة اليوم أوسع خبرة وأكثر واقعية، وهي واثقة من تقدير المواطنين لما بذلته من جهود، حيث قدمت مصلحة تونس على

مصالحها وراهنّت على الوحدة الوطنية من خلال التوافق مع الرئيس الراحل الأستاذ الباجي قائد السبسي كما حرصت على الترفّق بالتجربة الديمقراطية وحماية المسار مع الإصرار على التقدّم في الإصلاحات.

كما أن حركة النهضة اليوم تتطلّع إلى المستقبل وهي أشدّ عزيمة على مراكمة الإنجازات واستكمال شروط نهضة تونس في أفق العشرية القادمة. فالعالم يتغير بنسق مدهش نظرا لتسارع التطورات العلمية والتكنولوجية بما يفتح فرصا كبرى لاستثمار الثروة البشرية من الكفاءات الشابة التي تزخر بها بلادنا لتطوير الاقتصاد والاستفادة من موقع بلادنا ومواردها المتنوعة للنهوض بنسق خلق الثروة وتحقيق الرفاه لكل الجهات والفئات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بلورة رؤى جديدة وسياسات جريئة تقطع مع المقاربات السابقة التي اثبتت محدوديتها في تحقيق المأمول والتأقلم مع متطلبات العصر. فبلادنا اليوم تقف في مفترق طرق أمام خيارين: إمّا أن تحافظ على المناول السابقة التي تقيّد الطاقات وتكبّل المبادرة، خوفا من التغيير الجذري أو حماية لنفوذ أقلية من الفئات التي تسعى الى احتكار الثروة، وإمّا أن تختار طريق الإقلاع الاقتصادي الشامل والذي يمرّ عبر الانتقال الحاسم الى منظومة اقتصادية أكثر انصافا وشفافية تكافئ المجتهد والمبتكر وتضمن المساواة في الفرص أمام الجميع.

ويمثّل هذا المشروع التحديثي سواء للاقتصاد أو لمنوال التنمية والحوكمة العامة جوهر البرنامج الذي نضعه بين أيديكم، والذي يهدف الى تحسين دخل الفرد، وتشغيل الخريجين، وتقليص الفوارق بين الجهات والفئات، وتعزيز رأس المال البشري باعتباره الثروة الأساسية للبلاد وعماد نهضتها الشاملة. ويعتمد البرنامج علاوة على التجديد العميق لمضامين السياسات على التطوير الجذري لمنوال الحوكمة والقيادة صلب مؤسسات الدولة المختلفة من خلال إدماج الرقمنة وتحديث نظم العمل وأساليبه وعبر تحرير المبادرة وتعزيز نظم التقييم والمساءلة البعدية. ونتطلّع من خلال هذا المشروع التحديثي الشامل الى إرساء مقومات دولة عصرية واقتصاد متطور ومجتمع متضامن يُرجع الثقة والأمل لكلّ بنات وطننا العزيز وأبنائه ويضع بلادنا على درب التنمية الإدماجية العادلة والمستدامة.

أهدافنا للمرحلة القادمة

نحن على اتم الاقتناع اليوم وأكثر من اي وقت مضى بحاجة بلادنا الى نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية الاجتماعية تقطع مع المقاربات السابقة وتتوجّه بثقة نحو المستقبل بقرارات جريئة ورؤى مجدّدة وقيادة ناجعة. وفي هذا الإطار، يتضمّن برنامجنا أربعة أبعاد أساسية:

1. تحسين دخل الفرد والنهوض بتشغيلية الخريجين من خلال منوال اقتصادي يقوم على النهوض بالقيمة المضافة لمختلف الأنشطة الاقتصادية سواء في الفلاحة او الصناعة او الخدمات. وذلك بدعم الاقتصاد الرقمي والنهوض بالبحث والتجديد وتطوير الفلاحة والنهوض بتونس كمرکز للخدمات ذات القيمة المضافة العالية على غرار السياحة الصحية والثقافية والتعليم العالي والخدمات السحابية والنقل.
2. تعزيز رأس المال البشري وهو الذي يمثّل الثروة الحقيقيّة للبلاد وعماد الاقلاع الاقتصادي والتنموي، وذلك من خلال **الاستثمار في الناشئة والشباب**، وتمكينهم من أدوات وسبل الابداع والمشاركة الفعالة في تحسين الإنتاجية. ويتضمن هذا البعد التحديث الجذري لمنظومات التربية والتعليم والصحة والشباب والرياضة والثقافة.
3. تقليص الفوارق بين الفئات والجهات من خلال الانتقال من مقارنة تعتمد اساسا على المساعدات الاجتماعية الى مقارنة تعالج جذور التفاوت من خلال منوال تنموي واجتماعي إدماجي وعادل **ومستدام يؤسس للتمكين الاقتصادي للمرأة وللجهات** ويعزّز النفاذ الى الفرص الاقتصادية والى اليات التمويل، كما يقوم على بلورة مخططات تنموية مندمجة تعتمد على تخصّص الجهات وفق ميزاتها التفاضلية وعلى سياسات اجتماعية إدماجية وشفافة وناجعة.
4. إرساء دولة عصرية **ومؤسسات قوية** وحوكمة ناجعة بما يمكن من تحرير الاقتصاد مما يكبله من معوقات ريعية وبيروقراطية وبما يعزّز المساواة في الفرص. وتهدف هذه الإصلاحات الى **تطوير مناخ** الاستثمار بحيث يصبح خلق الثروة **نتيجة الاجتهاد والابتكار وليس نتيجة الانتماء** الى فئة أو احتكار امتياز. ويتطلّب هذا الامر تطويرا جذريا لمنوال الحوكمة بهدف القضاء على كل أشكال الرّيع وعبر وتعزيز قدرات

الدولة في مجال مكافحة الفساد وتحديث نظم العمل وأساليبه وتحرير المبادرة مع تعزيز نظم التقييم والمساءلة البعدية بما يؤسس لإدارة
عصرية وخدمات حديثة ومؤسسات عمومية داعمة للتنمية.

إننا نسعى من خلال هذه الإصلاحات الى الارتقاء بمستوى النمو الى 5% مع أفق 2025 بما يمكن من التخفيض في نسبة البطالة وخصوصا بين الشباب. كما
سنعمل من خلال النهوض بجهود مكافحة الفساد وتطوير الحوكمة واستحداث نسق الانتقال الرقمي إلى تطوير المداخل الجبائية والى ترشيد النفقات العمومية
وتركيها حول النفقات الداعمة للنمو، بما سيمكننا من انجاز الإصلاحات المستوجبة دون اثقال كاهل المالية العمومية، حيث سنعمل على التحكم **في عجز**
الميزانية في حدود 3% وعلى استقرار المديونية، وذلك بالعمل على تنويع مصادر التمويل للمشاريع الكبرى عبر اليات الشراكة مع القطاع الخاص والصكوك
الاسلامية.

« إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ »

صدق الله العظيم

الانتخابات التشريعية

الملخص التنفيذي

النهوض بدخل الفرد وبتشغيل الشباب – منوال اقتصادي يرتقي بالقيمة المضافة

1. إعادة هيكلة قطاعات الانتاج الفلاحي والصيد البحري مهنيا (الحبوب، الالبان، اللحوم، الاسماك، الطماطم، البطاطا، ...) للتحكم في الكلفة وللنهوض بالتنافسية والتصدير
2. وضع برامج واقرار تحفيزات خصوصية لتنمية انتاج زيت الزيتون عبر التشجيع على تركيز نظام الانتاج المكثف على مساحة 100 ألف هكتار في أفق 2025، ودعم تسويق زيت الزيتون المعلب (بهدف بلوغ نسبة 30% من جملي الزيت المصدر مع افق 2025) وذلك عبر العمل على اقتحام أسواق جديدة
3. توفير تشجيعات للفلاحين لاعتماد التقنيات الحديثة في الانتاج والخزن والتكييف من خلال توفير منح تصرف مباشرة للمزودين عوضا عن الية الاسترجاع المعقدة
4. إحداث برنامج بمليار دينار لدعم وتأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (إعادة الهيكلة وتحديث نظم العمل والانتقال الرقمي وتطوير الأسواق وطنيا ودوليا)
5. رقمنة نظم التصرف والنفاذ للمرافق العمومية (على غرار المستشفيات والملف الطبي) والالتزام بعدم طلب اي وثيقة مصدرها الادارة من المواطن مع موفى 2024
6. إحداث جيش رابع في مجال الدفاع السيبرني ومضاعفة طاقة التكوين في الهندسة والاختصاصات الواعدة (على غرار المجال الرقمي) والنهوض بجودته
7. ربط المدارس والمعاهد والمؤسسات الصحية بالشبكة ذات السعة العالية واقرار إلزامية مدّ شبكات الألياف البصرية على مستوى التقسيمات والبنيات والطرق

8. تطوير منظومة الشراءات العمومية لتيسير اقتناء التكنولوجيا والتجديد من المؤسسات الناشئة وهياكل البحث وإحداث صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة في مختلف المراحل
9. مضاعفة تمويل البحث العلمي الى 1,5% من الناتج الداخلي مع أفق 2025 واصدار الإطار التشريعي للتمويل التضامني للتعليم العالي والبحث العلمي (les fondations)
10. استقطاب استثمارات كبرى في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التعلم والترفيه والصناعات الصيدلانية وصناعة مكونات السيارات الذكية والطائرات بكل أنواعها

الرّهان على الانسان والإستثمار في الشباب – تحديث جذري للمرافق العمومية وفق أحسن الممارسات

1. مراجعة المناهج التعليمية واعتماد المحفظة الإلكترونية بصورة تدريجية في المدارس والمعاهد
2. رد الاعتبار لإطار التدريس وإطلاق برنامج تكوين مستمر لفائدة المدرّسين يكون إشهاديا (certifiant) واعتماد الكفاءة معيارا أساسيا للارتقاء في المسار المهني
3. تحقيق الاعتماد في مجال الجودة وفق أحسن المعايير الدولية لثلث الشهادت الجامعية مع أفق 2025 ومراجعة الخارطة الجامعية تدريجيا في إتجاه تركيز أقطاب كبرى (في الاقاليم) وتشبيد مدن جامعية عصرية مندمجة في الجهات عبر الشراكة مع القطاع الخاص والصكوك الاسلامية
4. تخصيص 15% من الإنفاق العمومي للصحة وتطوير الحوكمة والرقمنة واقرار مساهمة على المؤسسات الخاصة توظف لتطوير المستشفيات العمومية
5. النهوض بجودة خدمات الصحة الأساسية في الجهات (الخط الاول) وتدعيم الموارد البشرية وخصوصا أطباء الاختصاص والعمل على تأمين تواجدهم بالمناطق الداخلية
6. إطلاق برنامج لإنشاء 350 مركبا رياضيا وترفيهيا شبابيا وبلديا مندمجا بالشراكة مع القطاع الخاص واستصدار قانون الهياكل الرياضية لحوكمة القطاع ودفن الاستثمار

العدالة للجهات والادماج للفئات - منوال تنموي واجتماعي إدماجي وعادل

ومستدام

1. إعتقاد قانون إطاري للأرضية الاجتماعية يضمن الحق في التغطية الصحية الأساسية والحد الأدنى من الدخل للمسنين والمعاقين والعاطلين عن العمل والحد الأدنى من الدخل الأساسي للأطفال للحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية والحصول على المسكن اللائق
2. إحداث منحة المقدرة الشرائية للفئات الضعيفة والمتوسطة بهدف توجيه الدعم مباشرة لمستحقيه مع موفى سنة 2022
3. السيطرة على الاسعار من خلال برنامج وطني لإصلاح وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير أجهزة الرقابة ورقمنة منظومة البيع بأسواق الجملة وتقليص الاداءات الموظفة بها
4. تفعيل التمييز الايجابي من خلال تشجيع الاطارات للعمل في المناطق الداخلية في مختلف القطاعات عبر رصد حوافز هامة وبناء مدن جامعية مندمجة وعصرية في الجهات
5. تسويق الأراضي الدولية للشباب والمبادرات وللجهات في الجهات في إطار شركات تعاونية وضمان حسن التأطير والمرافقة لضمان نجاحها
6. دعم الادماج المالي لكل الشرائح عبر تطوير البريد التونسي الى بنك بريدي واسناد امتيازات وحوافز جبائية لمؤسسات التمويل الصغير في مناطق التنمية الجهوية
7. تخفيض الفاتورة الطاقية للفئات الهشة والمتوسطة من خلال برنامج لدعم تجهيز 200 ألف مسكن بالطاقة الشمسية عبر النهوض بالتحفيزات والمنح وتبسيط اليات صرفها
8. برنامج لتحفيز انتاج الطاقة المتجددة في المؤسسات العمومية وفي المصانع الاكثر استهلاكاً للطاقة والالتزام باقتناء السيارات الكهربائية لمصالح الدولة والقطاع العام مستقبلاً
9. منع استعمال أكياس البلاستيك مع موفى 2022 ودعم التعاون بين البلديات عبر إحداث الوكالات الجهوية للخدمات الحضرية وخصوصاً في مجال تجميع النفايات

دولة عصرية ومؤسسات قوية وحوكمة ناجحة تضمن المساواة في الفرص للجميع – منوال حوكمة يحزّر المبادرة ويعزّز المساءلة ويضمن المنافسة النزيهة

1. تشكيل حكومة مصغرة على أساس الكفاءة والنزاهة، وبلورة عقد حكم واضح يضبط تفاصيل البرنامج الحكومي وروزنامة إنجازة بدل الإقتصار على الأهداف، وهيكله رئاسة الحكومة وتأهيلها للاضطلاع بصلاحياتها الموسّعة وفق دستور 2014
2. إرساء مبدأ التناظر الشفاف في الوظائف العليا في الدولة وإرساء منظومة تأجير حسب الأداء والنهوض باليات التقييم والمساءلة الداخلية صلب الوظيفة والمؤسسات العمومية
3. تمكين المؤسسات العمومية من مزيد من المرونة في الصفقات ونظام التأجير مع تعزيز المساءلة والمحاسبة عبر مراجعة قانون 89 – 9
4. مواصلة تطوير مناخ الاستثمار وتفعيل دور مجلس المنافسة في رصد وردع الممارسات التي تضر بالمنافسة النزيهة
5. السماح للمواطنين بفتح حسابات بالعملة الصعبة ومراجعة قانون الصرف لإضفاء مزيد من المرونة والمصادقة على قانون العفو على جرائم الصرف

البرنامج التفصيلي

● الإنتخابات التشريعية

المحور الأول : منوال اقتصادي يرتقي بالقيمة المضافة في كل القطاعات

المحور الثاني : تحديث المرافق العمومية وفق أحسن الممارسات

المحور الثالث : منوال تنموي واجتماعي إدماجي وعادل

المحور الرابع : منوال حوكمة يحرّر المبادرة ويعزز المسائلة ويضمن المنافسة النزيهة

● الإنتخابات الرئاسية

البرنامج الرئاسي :

تحصين الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية و ترسيخ السيادة ودعم التنمية

المحور الاول منوال اقتصادي يرتقي بالقيمة المضافة

النهوض بدخل الفرد وبتشغيل الشباب



على الرغم مما تحقق من نمو اقتصادي منذ الاستقلال إلّا ان معدل دخل الفرد لم ينجح في اختراق سقف مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط (النصف السفلي). ولا يمكن تحسين معدل دخل الفرد وبالتالي مستوى المعيشة دون مراجعة المنوال الاقتصادي الحالي، والذي تركز فيه جاذبية بلادنا على اليد العاملة الرخيصة وعلى الموارد الطبيعيّة، والانتقال الى منوال جديد يقوم على القيمة المضافة العالية والاستثمار في الرأس المال البشري الذي راكمته بلادنا في مختلف المجالات، حيث ارتفع عدد خريجي الجامعة سنويًا إلى قرابة عشرة أضعاف ما كان عليه في أوائل التسعينات. ولا سبيل الى النهوض بتشغيليّة الخريجين والارتقاء بدخل الفرد دون الانتقال الى المنوال الجديد الذي يقوم على النهوض بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي لكل الانشطة الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، تعتمد حركة النهضة على التوجهات الكبرى التالية:

- ◀ دعم الانتقال الرقمي واعتماده كقاطرة لتركيز المنوال الجديد والتحول نحو اقتصاد المعرفة
- ◀ النهوض بالتجديد والابتكار وبمساهمة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير آليات التمويل لملاءمتها مع الحاجيات
- ◀ الاعتماد على المؤسسات الناشئة للنهوض بالتجديد في جل القطاعات ولخلق نسيج اقتصادي جديد معتمد على القيمة المضافة العالية
- ◀ تعصير منظومات الانتاج الفلاحي وتحسين مردوديتها قصد تأمين مستقبل الأجيال القادمة من الغذاء وتنمية صادرات المواد الغذائية
- ◀ إعادة تموقع الاقتصاد الوطني في سلاسل القيم العالمية، وذلك عبر تحفيز وتوجيه الاستثمار الوطني والاجنبي نحو أنشطة جديدة واعدة ومجددة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والكفاءات البشرية العالية (على غرار قطاعات تصنيع السيارات الذكية والكهربائية ومكونات الطائرات والصناعات الصيدلانية وتطوير البرمجيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والصناعات الابداعية).
- ◀ اعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر تحديث وسائل واساليب العمل
- ◀ تشجيع تصدير الخدمات ذات القيمة المضافة العالية في اتجاه افريقيا والمتوسط على غرار التعليم العالي والتكنولوجي والسياحة الصحية وخدمات الحوسبة السحابية والخدمات المالية والتجارة واللوجستيك

1. النهوض بالاقتصاد الرقمي

الاهداف: تطوير البنية التحتية الرقمية (دعم النفاذ إلى الإنترنت وتعزيز الامن السيبرني)، رقمنة الخدمات الإدارية واستحداث نسق الانتقال الرقمي في جميع القطاعات، تعزيز الموارد البشرية ودعم البحث والتجديد في المجال الرقمي، التشجيع على المبادرة والاستثمار في المجال الرقمي والنهوض بجاذبية تونس كوجهة للمستثمرين في المجال الرقمي

الاجراءات

● تطوير البنية التحتية الرقمية – دعم النفاذ إلى الإنترنت وتعزيز الدفاع السيبرني

- إحداث جيش رابع في مجال الدفاع السيبرني وإعادة هيكلة المنظومة الوطنية للأمن السيبرني وتعزيز القدرات الذاتية في كل مكونات المنظومة
- ربط كافة المدارس والمعاهد والمؤسسات الصحية بالشبكة ذات السعة العالية
- إقرار إلزامية مدّ شبكات الاتصال عبر الألياف البصرية على مستوى التقسيمات والبنائيات والطرق
- إسناد إجازات الجيل الخامس (G5) في مجال الاتصالات اللاسلكية

● رقمنة الخدمات الإدارية واستحداث نسق الانتقال الرقمي في جميع القطاعات

- رقمنة الخدمات الادارية والالتزام بعدم طلب اي وثيقة مصدرها الإدارة من المواطن مع 2024
- رقمنة المنظومة الصحية والملف الصحي ورقمنة ادارة المؤسسات التربوية والجامعية والمصالح القنصلية (برمجة المواعيد واستخراج الوثائق)
- تأهيل منظومة البيانات العمومية المفتوحة والخاصة عبر إرساء برنامج وطني شامل للبيانات

● تعزيز الموارد البشرية ودعم البحث والتجديد في المجال الرقمي

- مضاعفة طاقة التكوين والنهوض بجودته (الاعتماد الدولي) في الهندسة والاختصاصات المتعلقة بالاقتصادي الرقمي
- تطوير منظومة تّمين وحماية الملكية الفكرية في القطاع
- تخصيص جانب من عائدات صندوق الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات لتمويل البحث العلمي في القطاع

● التشجيع على المبادرة والاستثمار في المجال الرقمي والنهوض بجاذبية تونس كوجهة للمستثمرين في المجال الرقمي

- تطوير منظومة الشراء العمومية لتيسير اقتناء التكنولوجيا والتجديد من المؤسسات الناشئة وهياكل البحث التونسية
- إحداث صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة المجددة في مختلف المراحل
- العمل على استقطاب استثمارات كبرى في مجال الذكاء الاصطناعي والصحة الرقمية وتطبيقات التعلم والتكوين والترفيه

2. دعم مساهمة البحث والتجديد في التنمية

الاهداف: ضمان ملائمة الانشطة البحثية لمتطلبات التنمية وللمنوال الاقتصادي، النهوض بالتمويل الجملي للبحث العلمي وتنويع مصادره، تعزيز الموارد البشرية وتحسين حوكمة الهياكل والاقطاب، إضفاء مزيد من المرونة على التصرف في الهياكل والمشاريع، النهوض بمنظومة حماية وتّمين الملكية الفكرية، تعزيز الاستفادة من التعاون الدولي ومن الكفاءات التونسية بالخارج.

الجراءات

● ضمان ملائمة الانشطة البحثية لمتطلبات التنمية وللمنوال الاقتصادي

- تركيز المجلس الاعلى للتعليم والبحث والتجديد لضمان تماهي المنظومة مع متطلبات التنمية والتطورات المستقبلية

© بلورة استراتيجيات للتجديد في القطاعات ذات الاولوية (هياكل البحث والمجمعات المهنية والاقطاب التكنولوجية...)

© دعم الانفتاح على المحيط وتكثيف الابحاث التشاركية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

© النهوض بالتمويل الجملي للبحث العلمي وتنويع مصادره

© مضاعفة التمويل الجملي للبحث العلمي ليصل الى 1,5% من الناتج الداخلي مع أفق 2025

© تحفيز القطاع الخاص على تمويل البحث العلمي

© اصدار الإطار التشريعي للمؤسسات غير الربحية (les fondations) للنهوض بالتمويل التضامني لقطاعات التعليم والبحث والصحة وضمان شفافيته

© تعزيز الموارد البشرية وتحسين حوكمة الهياكل البحثية والاقطاب التكنولوجية

© حوكمة الاقطاب التكنولوجية واستكمال مكوناتها (المنصات التكنولوجية والمحاضن والتجهيزات)

© مضاعفة طاقة التكوين في المجالات الواعدة وتطوير التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة (على غرار الطائرات بدون طيار...)

© النهوض بجودة التكوين في مرحلة الدكتوراه (تشديد شروط القبول والتخرج وتحسين المنح وربطها بقطاعات الانتاج)

© إضفاء مزيد من المرونة على التصرف في الهياكل والمشاريع وفي التعاقد مع المحيط

© إضفاء مرونة على التصرف في مشاريع البحث الدولية وتبسيط الاجراءات في مجال التصرف في المشاريع والتعاقد مع المحيط لتحفيز الاساتذة والخبراء

© تطوير منظومة الشراء العمومية لتيسير اقتناء التكنولوجيا والتجديد من المؤسسات الناشئة وهياكل البحث التونسية

● النهوض بمنظومة حماية وتثمين الملكية الفكرية

● إرساء اكااديمية في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والتجديد تؤمن التكوين المستمر والتأهيلي

● تعزيز الاستفادة من التعاون الدولي ومن الكفاءات التونسية بالخارج

● إرساء برنامج لتمويل البحوث المشتركة بين الباحثين في تونس والكفاءات التونسية بالخارج

● تعزيز هياكل المرافقة وتكثيف التشبيك في الداخل والخارج لضمان استفادة أكبر من البرنامج الأوروبي للبحث والتجديد.

3. تعصير منظومات الإنتاج الفلاحي

الاهداف: تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتنمية الصادرات من خلال تعصير أنظمة الإنتاج وتطوير نظم وأساليب التصرف في المستغلات الفلاحية والنهوض بالمردودية وضمان ديمومة الموارد الطبيعية (المياه، التربة، الغطاء النباتي...)، هيكله القطاع وتطوير آليات التمويل على أسس ملائمة، تعزيز الأمن المائي

الاجراءات

● تعزيز الامن الغذائي وتنمية صادرات المواد الغذائية

● المحافظة على الموروث الجيني التونسي (النباتي والحيواني) وتنميته عبر تطوير قدرات بنك الجينات ومنظومة البحث العلمي

● إعادة هيكله قطاع الفلاحة والصيد البحري مهنيا وخصوصا منظومات الإنتاج الأساسية (الحبوب، الألبان، اللحوم، الأسماك، الطماطم، البطاطا، ...) بهدف إكتساب القدرة على التحكم في الكلفة والنهوض بالإنتاجية والتصدير وتحقيق الأمن الغذائي الوطني (رفع نسبة تنظم المنتجين في شركات تعاونية من 5 % حاليا إلى 20 % سنة 2025 اثر تعديل القانون المنظم).

● وضع برامج وإقرار تحفيزات خصوصية لتنمية انتاج زيت الزيتون عبر التشجيع على تركيز نظام الإنتاج المكثف على مساحة 100 ألف هكتار وتطوير نظام الإنتاج البعلي والشبه مروي

- © وضع خطة للرفع من مستوى صادرات الزيوت البيولوجية وعم تسويق زيت الزيتون المعلب بهدف بلوغ نسبة 25% في أفق 2025
- © وضع خطة للنهوض بقطاع الحبوب بهدف استغلال كل طاقات الانتاج المتوفرة والشروع في تنفيذها بداية من سنة 2023
- © تطوير الزراعات الصناعية للزيت النباتي (السلمج...) بما يقلص من التوريد ويعزز الموارد العلفية
- © معالجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية خارج المواسم الفصلية من خلال وضع برامج وإقرار حوافز خصوصية للنهوض بإنتاج الباكورات والمنتجات الغير فصلية وتطوير آليات التصرف في وفرة الإنتاج عبر الخزن التعديلي والتحويل
- © إعادة النظر في التنظيم الهيكلي لوزارة الفلاحة والمؤسسات تحت الإشراف واعتماد آلية التصرف حسب الأهداف مع تقييم الأداء على جميع مستويات الهياكل الإدارية.
- © تعزيز الأمن للمستغلات الفلاحية وحمايتها من السرقات ومن كل أشكال الاعتداء الأخرى.

© تعبير أنظمة الإنتاج للنهوض بالإنتاجية والارتفاع بالقيمة المضافة

- © توفير تشجيعات إضافية للفلاحين لاعتماد التقنيات الحديثة المجددة في الإنتاج والخزن والتكييف من خلال توفير منح محفزة تصرف مباشرة للمزودين عوضا عن آلية الاسترجاع المعقدة
- © مضاعفة ميزانيات منظومات البحث العلمي الفلاحي والتكوين والإرشاد وتوجيه برامجهم نحو معالجة الإشكاليات الرئيسية التي تعيق تقدم الفلاحة الوطنية مع ربط نشاط تلك المنظومات بعقود أهداف محددة.
- © تطوير قطاع تربية الاسماك وتحسين نسب اندماجه للحد من توريد المواد الاولية لفراخ الاسماك (مراجعة قانون 23-2008)
- © التحفيز على استعمال الطاقات المتجددة بالضيعات الفلاحية (المداجن والابار...) في إطار دعم الانتقال الطاقوي
- © تطوير زراعة العلف في المناطق السقوية عبر مساعدات للبذور وسعر تدخل مرجعي ودعم الاحاطة الفنية

● تحسين التصرف في المستغلات الفلاحية وتطوير أدائها

- تأهيل نظم وأساليب التصرف في المستغلات الفلاحية (الأبعاد الفنية والمالية والإدارية) من خلال منحها التسيير الذاتي وتحفيز اطاراتها وفق عقود أهداف
- ربط المستغلات بشبكة معلومات المراكز الفنية ومراكز البحوث والارشاد والمرصد الوطني للفلاحة والأرصاء الجوية
- تمكين الشباب (أصحاب الشهادت وأبناء الفلاحين) من استغلال الأراضي الدولية في إطار شركات تعاونية مع تمتيعهم بخطوط تمويل خصوصية بشروط ميسرة.

● تطوير آليات التمويل

- إقرار برنامج متكامل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قطاع الفلاحة وخطة عمل لتحفيز الفلاحين والبحارة على الانخراط في هياكل مهنية فاعلة (تعاونيات إنتاج وخدمات) وتطوير الوعي بالتأمين التكافلي
- إقرار خطوط تمويل خاصة بالفلاحة بشروط ميسرة وتفاضلية ووضع برنامج وطني شامل لمعالجة مديونية القطاع
- الاسراع بتفعيل صندوق جبر الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وتوسيع مجال تدخلاته

● تعزيز الامن المائي

- تسريع انجاز الدراسات الضرورية وإعداد مخطط تنفيذ مشروع نقل جزء من فائض مياه الشمال إلى الوسط والجنوب
- إعداد مخطط وطني عاجل قصد وضع حد لإضطراب تزويد مختلف جهات البلاد بمياه الشرب والانطلاق في تنفيذه بداية من سنة 2021
- ترشيد الطلب والاقتصاد في استعمال مياه الري وحماية الموارد المائية عبر المصادقة على مجلة المياه الجديدة
- تطوير برامج التوعية والتشريعات والبحوث الدراسات والتكنولوجيات الداعمة للاقتصاد في الري وللتحلية
- استكمال السدود ومواصلة ربطها ببعضها البعض وصيانة المنشآت وحماية المياه المعبأة من التلوث والاستنزاف

- © تعميم منظومة قياس استغلال الآبار العميقة والتغذية الاصطناعية للمياه الجوفية المستغلة بكثافة
- © إستغلال المصادر غير التقليدية: معالجة المياه المستعملة وتحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة
- © التسريع باستكمال المشاريع الجارية لتحلية المياه (200 ألف م³/يوم) والشروع في التوسعة لمضاعفة هذه الكمية في غضون سنة 2024 مع الضغط على الكلفة باستعمال الطاقات المتجددة
- © تحسين جودة المياه المعالجة والتوسع في الغراسات والزراعات المرخص في ريبها من 8500 إلى 12000 هك

4. تطوير المحتوى المعرفي والتكنولوجي للأنشطة الصناعية

الاهداف: تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الارتقاء بالقيمة المضافة، الارتقاء بالإنتاجية والتنافسية، تطوير الصادرات الصناعية، استحداث نسق الاستثمار وتطوير موقع تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية

الاجراءات

© تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

© برنامج بمليار دينار لدعم وتأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (الهيكلية وتحديث نظم العمل والانتقال الرقمي وتطوير الاسواق) ولمساندة الف مؤسسة صغرى ومتوسطة واعدة لرفع قدرتها التشغيلية ب 50 موطن شغل إضافي

© الارتقاء بالقيمة المضافة

© استقطاب استثمارات في مجال تصنيع السيارات الذكية والكهربائية وفي مجال تصنيع مكونات الطائرات وتصنيع الطائرات دون طيار

© تنمية القدرات الوطنية في ميدان الدواء والتلقيح من خلال خطة لتصنيع التلقيح والادوية البيولوجية الجنيصة وتحفيز المستثمرين وتطوير الشراكات الدولية

© تـمـيـن العنـاصـر النـادرـة والموارد المنجمية والطبيعية المختلفة (نباتية، جبس، طاقة، ...) عبر تحفيز الاستثمارات في المجال

© الارتقاء بالإنتاجية والتنافسية

© حوكمة المؤسسات العمومية في قطاع المناجم والصناعات الكيماوية

© تحسين جودة مستخرجات الفسفاط وتأمين العناصر النادرة والارتقاء بالقيمة المضافة

© تطوير الصادرات الصناعية

© وضع وتنفيذ مخطط يهدف الى تنويع الأسواق والنهوض بالتصدير خصوصا للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية

© استحداث نسق الاستثمار وتطوير موقع تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية

© التضييق على التوريد العشوائي والعمل على إدماج القطاع الموازي

© توخي سياسة نقدية تدعم توجيه البنوك نحو تمويل القطاعات الاستراتيجية

5.التحول الى مركز قاري للخدمات ذات القيمة المضافة العالية

الاهداف: تطوير السياحة الصحية والاستشفائية والسياحة الثقافية، النهوض بجاذبية تونس كمركز اقليمي للتعليم العالي، النهوض بتصدير

الخدمات ذات القيمة المضافة العالية

الاجراءات

● تطوير السياحة الصحية والاستشفائية والسياحة الثقافية

● رقمنة دليل للمواقع الاثرية ومضامينها وربطها بالمسالك السياحية وتطوير برامج الديوان الوطني للسياحة في مجال الترويج للوجهة التونسية

● مضاعفة طاقة التكوين في كليات الطب وفي مدارس الصحة وإحداث مستشفيات جامعية جديدة

● تطوير منظومة النقل والاستقبال خصوصا مع الدول الواعدة

● النهوض بجاذبية تونس كمركز اقليمي للتعليم العالي

● تبسيط اجراءات التأشيرة وإحداث وكالة لاستقبال الطلبة الاجانب ومرافقتهم والترويج للوجهة التونسية

● استثمار اشعاع الزيتونة والقيروان لتطوير تونس كوجهة ثقافية وأكاديمية دولية والترويج لها كمركز للتكوين في دراسات اللغة العربية والدراسات الاسلامية

● تطوير البنية التحتية للجامعات والعمل على الحصول على الاعتماد في مجال الجودة وفق المعايير الوطنية والدولية لثلث مسالك التكوين مع افق 2025

● النهوض بتصدير الخدمات ذات القيمة المضافة العالية

● إرساء مناطق للتجارة الحرة بالمناطق الحدودية

● النهوض بتونس كمركز للصناعات الاعلامية والفنية والابداعية

● تطوير تونس كمركز للخدمات السحابية والخدمات الموجهة للمؤسسة (BPO)

المحور الثاني متوال اقتصادي يرتقي بالقيمة المضافة

الرّهان على الانسان وتعزيز رأس المال البشري



يتطلب تكريس الانتقال الديمقراطي والتحول الى منوال اقتصادي جديد يقوم على اقتصاد المعرفة تعزيز رأس المال البشري باعتباره الثروة الاساسية وعماد التنمية الشاملة. ويستوجب ذلك رسالة جديدة للمدرسة التونسية تؤسس للمواطنة الفاعلة ولمجتمع المعرفة كما يستوجب تطوير مخرجات الجامعة كما وكيفا للاستجابة لاستراتيجيات التنمية وللتطورات المستقبلية. كما يتطلب تعزيز رأس المال البشري النهوض بالسياسات العمومية في مجال الصحة والثقافة والشباب والرياضة باعتبارها محاور أساسية لتحسين الشباب وتعزيز انتمائه واثراء تجربته وتحرير طاقاته. وفي سبيل ذلك تعمل حركة النهضة على اعتماد السياسات التالية:

- ◀ تعزيز الدور المحوري للمؤسسة التربوية والارتقاء بادائها ورد الاعتبار الى الإطارات التربوية والنهوض بسياسات التقييم وفق أحسن الممارسات. الحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي المبكر وتفشي السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.
- ◀ تحسين مردودية المؤسسات الجامعية ودعم انفتاحها وتوفير الموارد البشرية والمادية المستوجبة قصد تمكينها من استشراف المهن المستقبلية الواعدة والاستجابة الى الحاجيات المستقبلية لسوق الشغل وعالم الأعمال ومتطلبات التطور التكنولوجي السريع.
- ◀ تحقيق تغطية صحية شاملة مستدامة وخدمات عالية الجودة على أساس المواطنة والإنصاف بين كل الجهات والفئات من خلال تطوير حوكمة القطاع الصحي وتوفير المستلزمات البشرية والمادية اللازمة
- ◀ تطوير مشاركة الشباب في بناء مستقبل البلاد من خلال دعم دوره في شتى المجالات
- ◀ حوكمة القطاع الثقافي والمحافظة على التراث المادي واللامادي وتحويل تونس إلى بلد جاذب للاستثمار الثقافي الدولي والمزيد من العناية بالمتقنين والمبدعين
- ◀ تعزيز الشراكة مع التونسيين بالخارج وتسهيل سبل مساهمتهم في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني
- ◀ نشر الثقافة الدينية الوسطية ومبادئ الاعتدال والتسامح عبر استثمار الموروث الثقافي المنفتح بطبعه على كل الثقافات والحضارات وتحسين حوكمة قطاع الشأن الديني والعناية بإطارته

1. منظومة تربوية متميزة تهيأ للمواطنة الفاعلة ولاقتصاد المعرفة

الاهداف: تطوير البرامج والمضامين، تطوير الحوكمة، رد الاعتبار لإطار التدريس والنهوض ببرامج الرّسكلة والتأهيل، تعزيز الإحاطة بالتلميذ والوقاية من المخاطر

الاجراءات

● تطوير البرامج والمضامين

- مراجعة المناهج التعليميّة والتقييميّة والتركيز على الجانب التطبيقي والتدريبي لملائمة متطلبات سوق الشغل
- التخفيفُ من كثافة المحتويات المعرفيّة واعتماد المحفظة الإلكترونيّة بصورة تدريجيّة
- مراجعة مسالك البكالوريا ومنظومة التوجيه ونشر النصوص التطبيقية لقانون 2008-10 الذي يمكن من بعث باكالوريا فنية وتكنولوجية

● تطوير حوكمة المؤسسات التربوية

- حوكمة المؤسسات التربوية ودعم مرونة التصرف لتيسير التعاون في الصيانة والتحسين مع المؤسسات الإقتصادية والجماعات المحلية والجمعيات والمواطنين
- تطوير ادارة المؤسسات ورقمنتها (منظومات تصرّف رقميّة مندمجة) وتفعيل مجالس المؤسسات التربويّة

● رد الاعتبار لإطار التدريس والنهوض ببرامج الرّسكلة والتأهيل

- رد الاعتبار لإطار التدريس وإطلاق برنامج تكوين مستمرّ لفائدة المدرّسين، يكون إسهاديًا (certifiant)
- حوكمة منظومة الانتداب والترقية واعتماد الكفاءة معيارا أساسيًا للارتقاء في المسار المهني

● تعزيز الاحاطة بالتلميذ والوقاية من المخاطر

- دعم النقل المدرسي والاعاشة في المؤسسات التعليمية المنتصبة في الأرياف
- التصدي لظواهر العنف والتطرف والمخدرات عبر مقارنة تربويّة توعويّة واليات رقابة ناجعة
- تنفيذ خطة متكاملة للحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي المبكر ومرافقة وإدماج المنقطعين على غرار إحداث مدارس الفرصة الثانية

2. منظومة تعليم عال وتكوين داعمة للتنمية الشاملة

الاهداف: النهوض بجودة التكوين وملائمته للحاجيات، تعزيز الموارد البشرية وتطوير التعاون الدولي، النهوض بالحوكمة ودعم الرقمنة، مراجعة الخارطة الجامعية وتطوير البنية التحتية

الاجراءات

● النهوض بجودة التكوين وملاءمته للحاجيات

- تركيز مجلس اعلى للتعليم والبحث والتجديد لضمان تماهي السياسات مع متطلبات التنمية والتطورات المستقبلية
- تحقيق الاعتماد في مجال الجودة وفق أحسن المعايير الدولية لثلث الشهادت الجامعية مع أفق 2025
- استكمال تركيز وبناء قدرات الهيئة الوطنية لضمان الجودة والتقييم والاعتماد ومنحها الاستقلالية اللازمة وفق المعايير الدولية
- تحفيز الجامعات على تطوير جودة مسالك التكوين وملاءمتها للحاجيات عبر تفعيل عقود الاهداف مع الوزارة لربط الميزانيات والتمويل بأهداف تتعلق بجودة التكوين والبحث والاندماج في المحيط

● تعزيز الموارد البشرية وتطوير التعاون الدولي

● المصادقة على نظام اساسي جديد يحفز الاساتذة الباحثين طوال مسارههم المهني على تطوير الاداء في مجالات التدريس والبحث والانفتاح على المحيط،

● تعزيز وتنويع التعاون الدولي في مجال التعليم العالي وتدعيم تدريس اللغة الانجليزية

● تعزيز نسبة الاساتذة الزائرين في الجامعات ومراكز البحث (وخصوصا من الكفاءات التونسية بالخارج)

● النهوض بالحوكمة ودعم الرقمنة

● الانتقال الكلي لجميع المؤسسات الى منظومة تسيير ذاتي ورقابة بعيدية – EPST

● تأهيل الجامعات وبناء قدراتها التنظيمية والبشرية والتكنولوجية (هياكل تنظيمية مناسبة ومنظومات تصرف مدمجة عصرية)

● مراجعة الخارطة الجامعية وتطوير البنية التحتية

● مراجعة الخارطة الجامعية تدريجيا قصد إقامة أقطاب كبرى (الاقاليم)

● تطوير البنية التحتية والانطلاق في تشييد مدن جامعية عصرية مدمجة في الجهات عبر الشراكة مع القطاع الخاص والصكوك الاسلامية

3. منظومة صحة ذات خدمات جيدة

الاهداف: دعم حوكمة المؤسسات والمنظومات، دعم الرقمنة، تعزيز الموارد البشرية وتحسين ظروف عملها، تعزيز الموارد المادية للمستشفيات العمومية والنهوض بجودة الخدمات، دعم الوقاية من الامراض، تنمية القدرات الوطنية في ميدان الدواء والتلقيح

الاجراءات

① دعم حوكمة المؤسسات والمنظومات

- ① دعم اللامركزية والحوكمة عبر تمتيع المستشفيات الجهوية بمنظومة تسيير ذاتي ورقابة بعدية
- ① مراجعة الأنظمة الهيكلية للمؤسسات الصحية والإستشفائية بشكل يستجيب لمقتضيات التصرف الحديث
- ① دعم الشفافية في اختيار المسيرين وتأهيلهم في مجال التصرف والحوكمة وحمائتهم من التدخلات والضغوطات
- ① التحكم في تحويل الموارد من القطاع العمومي إلى الخاص (إصلاح النشاط التكميلي وأنظمة صندوق التأمين) عبر تحسين حوكمة صندوق التأمين على المرض وأنظمة العلاج المجاني وبالتعريف المنخفضة
- ① إرساء منظومة للتقييم الدوري لأداء الهياكل الصحية وفق معايير الجودة الشاملة
- ① تعزيز الرقابة على جودة الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص عبر بناء قدرات الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي

② دعم الرقمنة

- ① إرساء منظومات معلوماتية مندمجة للتصرف في مختلف المؤسسات (ERP) وإرساء منظومات المحاسبة التحليلية
- ① رقمنة الملف الطبي ومنظومة الادوية وإرساء منظومة "المواعيد على الخط" وتعميمها

③ تعزيز الموارد البشرية وتحسين ظروف عملها

- ◎ تحسين الظروف المادية للأطباء وتحسين ظروف العمل في المستشفيات
- ◎ تدعيم الموارد البشرية وخصوصا اطباء الاختصاص والعمل على تأمين تواجدها بالمناطق الداخلية
- ◎ دعم البحث العلمي في مجال الصحة وتنمية المهارات الفردية والجماعية

◎ تعزيز الموارد المادية للمستشفيات العمومية والنهوض بجودة الخدمات

- ◎ تخصيص 15% من الإنفاق العمومي على الصحة (مقابل المعدل العالمي ب 10% والاوروبي 12%)
- ◎ اقرار مساهمة على المؤسسات الصحية الخاصة توظف لتطوير المستشفيات العمومية (التجهيزات وتحفيز الاطارات ...)
- ◎ إرساء التغطية الصحية الشاملة لضمان الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية من خلال مخطط أساسي موحد يضمن تغطية للجميع
- ◎ النهوض بجودة خدمات الصحة الأساسية في الجهات (الخط الاول) وتدعيم الموارد البشرية وخصوصا أطباء الاختصاص والعمل على تأمين تواجدهم بالمناطق الداخلية
- ◎ النهوض بقطاع الطب الاستعجالي وإحكام تغطيته الجغرافية واستحداث أقسام المساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU)

◎ دعم الوقاية من الامراض وتنمية القدرات الوطنية في ميدان الدواء والتلقيح

- ◎ تعزيز برامج الوقاية من الأمراض غير السارية والمزمنة
- ◎ وضع استراتيجية لتحقيق الامن الدوائي وفي المستلزمات الطبية وتحفيز المستثمرين والشراكات في المجال
- ◎ تحفيز الصناعة الدوائية ذات القيمة المضافة (البيولوجية وادوية السرطان والمستلزمات المعدة للزرع)
- ◎ مقاومة التهريب بإيجاد الية تمكن من تتبع الاثر لكل علبة دواء منذ انتاجها الى وصولها الى المستهلك النهائي

4. سياسات تنهض بواقع الشباب وتجعل من الرياضة رافعة للتنمية

الاهداف: تدعيم مكانة الشباب وانخراطه في شتى المجالات، النهوض بحوكمة القطاع الرياضي ومساهمته في التنمية

الاجراءات

● تدعيم مكانة الشباب وانخراطه في شتى المجالات

- تعزيز الموارد المرصودة للتمويل الذاتي للمشاريع واحداث بوابة تجمع فرص التمويل المتاحة للشباب
- إحداث برنامج وطني للوقاية من العنف والتطرف والسلوكيات المنحرفة وبعث مراكز لتأهيل المدمنين
- إحداث مدارس للفرصة الثانية للتصدي لظاهرة الانقطاع المدرس وتأطير المنقطعين واعادة ادماجهم
- إطلاق برنامج لإنشاء 350 مركب رياضي شبابي بلدي مندمج بالشراكة مع القطاع الخاص والكفاءات الشابة في الجهات ولاستكمالها في افق 2030

● النهوض بحوكمة القطاع الرياضي ومساهمته في التنمية

- استصدار قانون الهياكل الرياضية لحوكمة القطاع وفتح المجال للهياكل (جامعات وجمعيات) لاستقطاب استثمارات هامة تساهم في تحقيق نقلة نوعية في القطاع
- فتح الباب للقطاع الخاص والجامعات لبعث معاهد مختصة في قطاع الرياضة
- إحداث ستة معاهد نموذجية اقليمية لتكوين رياضي النخبة
- اعادة احياء وتنشيط البطولات الجامعية والمدرسية وملائمة الزمن المدرسي لممارسة الانشطة الرياضي.

5. الارتقاء بالمشهد الثقافي الوطني

الاهداف: المحافظة على التراث المادي واللامادي ورقمته والتعريف به، دعم ثقافة القرب وتنويع مصادر التمويل، الاهتمام بالناشئة وتنمية المواهب

الاجراءات

● المحافظة على التراث المادي واللامادي ورقمته والتعريف به

- جرد وصيانة المعالم الأثرية والمعمارية وتشديد الرقابة على تسرب الآثار إلى الخارج والعمل على إرجاع ما تم تهريبه
- رقمنة المخزون الثقافي التونسي كليا مع أفق 2030 (المخطوط والمسموع والمرئي) وإنشاء متاحف الافتراضية للآثار التونسية
- وضع برنامج للتعريف بالثروة الحضارية للبلاد في جميع الوسائط المعلوماتية والمواقع الاجتماعية
- تطوير البنية التحتية الثقافية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة لفائدة الثقافة
- تزويد الأماكن الأثرية بكل الخدمات الضرورية الجاذبة للسياحة الثقافية وتنشيطها بالوسائل السمعية البصرية الداعمة لحيويتها
- تزويد قاعات العرض والفضاءات الثقافية بالمعدات التكنولوجية المتطورة

● دعم ثقافة القرب وتنويع مصادر التمويل

- دعم الباعثين الشبان في الميدان الثقافي بجهاتهم ودعم تدريس المواد الفنية بكل الجهات
- تنويع مصادر التمويل وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات لدعم الحياة الثقافية بالجهات

● الاهتمام بالناشئة وتنمية المواهب

- تطوير تدريس المواد الفنية بالمؤسسات التربوية وفق رؤية تراعي التربية بالفن والتربية على الفن

- ⊙ ادراج حد أدنى من الثقافة الفنية في كل مسالك التكوين الجامعية والتكنولوجية
- ⊙ تعميم التغطية الصحية والاجتماعية للفنانين المتعاقدين والمنشطين من غير الموظفين بالمؤسسات الثقافية
- ⊙ إنشاء صندوق التعاضد الفني لدعم المبدعين عند الأزمات الطارئة والظروف الخاصة

6. تعزيز الشراكة مع التونسيين بالخارج ومساهماتهم في التنمية

الاهداف: تطوير الخدمات الموجهة للجالية، النهوض بمساهمة الجالية في التنمية

الاجراءات

- ⊙ تجميع كل الهياكل ذات العلاقة بالتونسيين بالخارج تحت إشراف نفس الوزارة
- ⊙ تطوير منظومة إعلامية تفاعلية للمصالح القنصلية لتوفير المعلومة وبرمجة المواعيد واستخراج الوثائق
- ⊙ تطوير منصة إلكترونية متعددة اللغات لإرشاد ودعم الطلبة الذين يزاولون دراستهم بالخارج
- ⊙ الترفيع في معلوم الاعفاء على الأغراض والامتعة الشخصية لكل مقيم بالخارج عند العودة المؤقتة إلى 3000 د سنويا
- ⊙ تبسيط الإجراءات الديوانية والنهوض بشفافيتها وتحسين خدمات الشبّاك الموحد للتونسيين بالخارج
- ⊙ إلغاء الأداءات الموظفة على جميع الخدمات والاستثمارات والمبادلات التجارية عند الدفع بالعملة الأجنبية
- ⊙ إعادة الاعتبار لمهام الملحق الاجتماعي وفتح باب الانتداب أمام الكفاءات التونسية ببلدان الإقامة
- ⊙ إنشاء صندوق ممول من قبل الجالية التونسية بالخارج موجه الى الاستثمار في المؤسسات العمومية ومشاريع التنمية الجهوية
- ⊙ فتح حوار وطني عاجل ومعمّق للنهوض لشركات النقل الوطنية لتستعيد مكانتها الدولية
- ⊙ ضبط برنامج لاستقطاب الكفاءات التونسية بالخارج وربطها بالمؤسسات العمومية

7. تأطير الشأن الديني وتعزيز منظومة القيم

الاهداف: تعزيز وتأطير مبادرات تحفيظ القرآن، ترشيد الخطاب الديني وتعزيز منظومة القيم، تطوير الحوكمة وتحسين ظروف الإطارات العاملة في القطاع

الاجراءات

● تعزيز وتأطير مبادرات تحفيظ القرآن الكريم

● بعث مراكز لتحفيظ القرآن الكريم ودراسة علومه تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية

● ترشيد الخطاب الديني وتعزيز منظومة القيم

● إرساء معهد للإرشاد الديني والخطابة يتولى التكوين التكميلي والمستمر للإطارات الدينية التونسية والاجنبية

● ترشيد الخطاب الديني لمجابهة الافكار المتطرفة

● تعزيز القيم المستلزمة لإصلاح والمجتمع وتحقيق النهضة الشاملة - العمل والنزاهة والتسامح والتضامن ...

● تطوير الحوكمة

● تطوير الاطر المنظمة للحج

● تطوير الأطر المنظمة لعمل الاطارات المسجدية وتعزيز مكتسباتها

المحور الثالث

منوال تنموي واجتماعي إدماجي وعادل ومستدام

العدالة للجهات والادماج للفتات



مثّلت الثورة تعبيرا عن تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجهات الداخليّة وللأوساط الفلاحيّة والريفية عموما. وكانت المناطق الريفية والفلاحية سواء في الداخل او في الساحل أكثر المناطق التي تضررت من التحولات التي أنتجتها السياسات المتعاقبة على مر العقود الأخيرة والتي همّشت القطاع الفلاحي. ولا غرو في ان تكون المناطق الريفية والمناطق الأكثر فقرا نقطة الانطلاق لشراة الثورة واولى الجهات التي انتشرت عبرها. ورغم إقرار عدد من الاجراءات لدعم الفئات الهشة إثر الثورة، الا ان الواقع الذي تعيشه الفئات الضعيفة لا يزال صعبا، سواء في الجهات الداخليّة أو في الاحياء الشعبية المحيطة بالمدن، اذ تتواصل الفوارق بين الجهات والفئات كما تجسدها مؤشرات التنمية في مستويات تهدّد الاستقرار الاجتماعي وأفاق الانتقال الديمقراطي. وتضع الحركة صلب أولوياتها العمل على تقليص هذه الفوارق لتعزيز العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي بما يعزز روح التضامن والانتماء بين كل مكونات المجتمع التونسي. كما تسعى ان تكون عائدات النمو وخلق الثروة التي تأمل ان ينتجها المنوال الاقتصادي الجديد متوزعة بصفة عادلة على مختلف الجهات والفئات. وتعمل الحركة على تحقيق ذلك من خلال التوجهات التالية:

© دعم التمكين الاقتصادي للفئات الهشة والجهات الداخلية عبر تعزيز المساواة امام الفرص الاقتصادية

© دعم الادماج المالي وتعزيز النفاذ للتمويل لكل الفئات والجهات والنهوض بجاذبية الجهات عبر تحسين البنية التحتية والنهوض بجودة المرافق العمومية

© بلورة مخططات تنمية مندمجة تقوم على دعم التخصص الملائم لميزات الجهة وتقطع مع التخطيط القطاعي المنفصل لكل وزارة

© بلورة سياسات اجتماعية ذات شمولية أوسع ونجاعة أفضل عبر الاستهداف المباشر للفئات المستحقة وإرساء أرضية وطنية مشتركة للحماية الاجتماعية

© تأهيل مسالك التوزيع ورقمنة منظومات التجارة الداخلية للسيطرة على الأسعار وتحسين المقدرة الشرائية

© تعزيز مكاسب المرأة والطفولة والمسنين والنهوض بمنظومات السكن والنقل لكل الفئات

© دعم التنمية المحلية المستدامة وحماية البيئة والشريط الساحلي

© استحداث نسق الانتقال الطاقي انطلاقا من برامج تستهدف تحفيز المؤسسات العمومية والمنشآت الاكثر استهلاكاً للطاقة

1. منوال يقوم على مخططات التنمية المندمجة وفق مقاربة التخصص الذكي

الأهداف: بلورة مخططات تنموية مندمجة وملائمة لميزات الجهة، دعم التمكين الاقتصادي للجهات والفئات، التشجيع على الإدماج المالي والنفوذ الى التمويل لكل الشرائح، النهوض بجاذبية الجهات والإسراع بتنفيذ مشاريع مهيكلة ذات أهمية وطنية

الاجراءات

● بلورة مخططات تنموية مندمجة وملائمة لميزات الجهة

● بلورة مخططات تنموية ومخططات توجيهية للتهيئة مندمجة تقوم على تخصص الجهات وفق ميزاتها التفاضلية وتقطع مع التخطيط القطاعي المنفصل لكل وزارة

● مراجعة نجاعة مشاريع البنية التحتية في الجهات والعمل على تكامل برامج التكوين والبحث والتجديد والتمويل والتشغيل مع مخططات التنمية

● دعم التمكين الاقتصادي للجهات والفئات

● تمكين الشباب (أصحاب الشهادت وأبناء الفلاحين) من استغلال الأراضي الدولية في إطار شركات تعاونية مع تمثييعهم بخطوط تمويل خصوصية بشروط ميسرة.

● تخفيض مساهمة الدولة في الشركات العمومية غير الاستراتيجية وتوجيه العائدات لتمويل التنمية الجهوية

● التشجيع على الادماج المالي والنفوذ الى التمويل لكل الشرائح

● تنوع اليات التمويل - المالية التشاركية والاقتصاد التضامني في خدمة التنمية المحلية

● تطوير البريد التونسي الى بنك بريدي وتعزيز خدماته الى كل الشرائح وفي كل الجهات

● إسناد امتيازات وحوافز جبائية لمؤسّسات التمويل الصغير في مناطق التنمية الجهوية

◎ النهوض بجاذبية الجهات والاسراع بتنفيذ مشاريع مهيكلة ذات أهمية وطنية

◎ تفعيل التمييز الايجابي من خلال تشجيع الاطارات على العمل في المناطق الداخلية في مختلف القطاعات عبر رصد تحفيزات هامة

◎ بناء مدن جامعية مندمجة وأقطاب عمرانية جديدة في الجهات عبر الشراكة مع القطاع الخاص والصكوك الاسلامية

◎ الاسراع بتنفيذ مشاريع مهيكلة ذات أهمية وطنية على غرار:

○ مطار جديد بأحواز العاصمة بطاقة استيعاب سنوية تقدر بـ20 مليون مسافر

○ مدينة تكنولوجية لاحتضان المؤسسات الناشئة

○ مدينة ادارية جديدة

○ مشروع مترو نابل

○ مشروع المدينة الرياضية بصفاقس

○ مشروع استصلاح سبخة بن غياضة بالمهدية

○ مشروع استصلاح سبخة السيجومي بالعاصمة

○ مشروع جسر جربة

○ منطقة تبادل حر بينقردان

○ مشروع المحطة الاستشفائية بالخبايات الحامة من ولاية قابس

○ ميناء المياه العميقة بالنفيضة

○ المنطقة اللوجستية بينقردان

○ المنطقة اللوجستية ببئر مشارقة زغوان

- محطة تحلية المياه بقابس
- مشروع تطوير ميناء بنزرت
- منطقة الأنشطة الاقتصادية بجرجيس
- مجموعة مشاريع تثمين النفايات بتونس، بنزرت، قابس، سوسة وجربة
- الخط الحديدي قابس-مدنين
- محطة تحلية المياه بقصور الساف من ولاية المهدية
- المنطقة اللوجستية بقرقر صفاقس
- مشروع تليفريك بعين دراهم

2. تطوير منظومة الحماية الاجتماعية نحو مزيد من النجاعة والشفافية

الاهداف: إرساء ارضية اجتماعية وطنية مشتركة لكل الفئات والشرائح، تطوير التأمينات الاختيارية العمومية والخاصة، حوكمة منظومات التصرف في المساعدات واستكمال اصلاح الصناديق الاجتماعية

الاجراءات

◎ إرساء ارضية اجتماعية وطنية مشتركة لكل الفئات والشرائح

- ◎ اعتماد قانون إطاري يخص الارضية الاجتماعية يضمن الحق في التغطية الصحية الأساسية والحد الأدنى من الدخل للمسنين والمعاقين والعاطلين عن العمل والحد الأدنى من الدخل الأساسي للأطفال للحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية والحصول على المسكن اللائق
- ◎ إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل

● تطوير التأمينات الاختيارية العمومية والخاصة

● تطوير التأمينات الاختيارية العمومية والخاصة لأنظمة الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى الفئات ذات الدخل المرتفع

● حوكمة منظومات التصرف في المساعدات واستكمال اصلاح الصناديق

● حوكمة الصناديق الاجتماعية ومواصلة اصلاح نظام الجرايات لضمان ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي

● رقمنة منظومة التصرف في المساعدات الاجتماعية والنهوض بشفافيتها عبر ضبط قواعد بيانات دقيقة للمنتفعين

● تنقيح قانون المبادر الذاتي ليعمّم على كل الفئات التي لا يشملها الضمان الاجتماعي

3. تحسين المقدرة الشرائية للمواطن

الاهداف: توجيه الدعم مباشرة الى مستحقيه، تأهيل مسالك التوزيع وتعزيز مراقبتها، مكافحة المضاربة والاحتكار، تعزيز حماية المستهلك

الاجراءات

● توجيه الدعم مباشرة الى مستحقيه

● إحداث منحة المقدرة الشرائية للفئات الضعيفة والمتوسطة توجه الدعم مباشرة لمستحقيه في موفى سنة 2022

● تأهيل مسالك التوزيع وتعزيز مراقبتها

● برنامج وطني لإصلاح وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير أجهزة الرقابة

● رقمنة منظومة البيع بأسواق الجملة وربط الدعم الموجه للفلاحين بالبيع عن طريق المنظومة الرقمية

● تقليص الأداءات الموظفة بأسواق الجملة بما يحفز المنتجين على عرض منتوجاتهم بهذه الفضاءات

● تقنين أسواق من "المنتج إلى المستهلك" وتشجيع تركيزها على نطاق واسع من طرف الهياكل المهنية القاعدية والمركزية

© ضبط برنامج المخزونات التعديلية من المنتجات الحساسة التي تشكو اضطرابا في التوريد

© مكافحة المضاربة والاحتكار

© تكثيف الرقابة وتحيين كراس الشروط الخاص بمخازن التبريد للحد من الاحتكار والمضاربة

© مراجعة التشريعات لتشديد العقوبات على المحتكرين والمتلاعبين بالأسعار ومهربي المواد الغذائية عبر الحدود

© حماية المستهلك

© ترشيد التوريد للحد من المنتجات الاستهلاكية الكمالية والضغط على أبواب التوريد العشوائي

© تكثيف المراقبة الصحية والاقتصادية على المنتجات واعتماد التصنيف عند عرض المنتج ومراقبة الفوترة والأسعار

© تعميم تصنيف اللحوم الحمراء بما يمكن المستهلك من اختيار الصنف المناسب لقدرته الشرائية

4. دعم مكاسب المرأة والطفولة والمسنين

الاهداف: دعم مكاسب المرأة والطفولة، تعزيز مكانة المسنين والاستفادة من خبرتهم

الاجراءات

© دعم مكاسب المرأة والطفولة

© التشجيع على بعث محاضن قرب أماكن العمل من خلال اتفاقيات مع الروضات

© تنقيح مجلة الشغل وقانون الوظيفة العمومية لدعم الحقوق الشغلية للمرأة الحامل والمرضعة

© الترفيه في منحة الاطفال لضمان ظروف العيش الملائمة والحد من الانقطاع المدرسي وتوجيهها الى الفئات التي تستحقها

© إحداث مراكز علاج الإدمان للأطفال والشباب في المستشفيات الجامعية

- ◎ التشجيع على إحداث مراكز لحاملي طيف التوحد والاعاقات من خلال الإعفاءات الجبائية والشراكات مع القطاع الخاص
- ◎ إدراج برامج المواطنة الرقمية وحماية الأطفال من مخاطر الانترنت
- ◎ تعميم برامج التربية الصحية في المقررات الرسمية (العادات الغذائية - الرياضة - النظافة الشخصية...)

◎ تعزيز مكانة المسنين والاستفادة من خبرتهم

- ◎ بعث برامج لتثمين كفاءات ما بعد سن التقاعد والاستفادة من خبراتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية
- ◎ دعم إحداث النوادي النهارية للمسنين والتشجيع على بعث مراكز مختصة في تكوين إطارات ومختصين في مجال المسنين
- ◎ إرساء مجالس حكماء محلية في البلديات

5. النهوض بمنظومة السكن

الاهداف: النهوض بأمثلة التهيئة الترابية، تطوير عدد المقاسم المتوفرة والمهيئة لبناء المساكن، دعم السكن الاجتماعي واليات التمويل، النهوض بالتهذيب العمراني

الاجراءات

- ◎ المصادقة على مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير الجديدة والمجسدة لمبادئ اللأمركزية والديمقراطية التشاركية
- ◎ مساعدة البلديات على إعداد أمثلة التهيئة العمرانية لتواكب توجهات التنمية المستدامة وفق رؤية استشرافية
- ◎ تدعيم قدرات الجماعات المحلية في مجال التصرف ورصد النمو العمراني
- ◎ إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية المبرمج للفترة (2019-2024)

© استحداث اليات لتيسير انجاز التقسيمات العمرانية والترفيح في عرض المقاسم المهتأة لتوفير ما يناهز 20000 مقسما اجتماعيا مع موفي سنة 2025

© تيسير الحصول على تمويلات ملائمة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل لتحسين المساكن والبناء الذاتي واقتناء المساكن الاجتماعية الجديدة

© تعزيز الرصيد العقاري المتوفر لدى الوكالات العقارية الوطنية وتبسيط الإجراءات الخاصة بتسوية الوضعية العقارية للأراضي التي ستخصص لفائدتها

© تطوير منصة رقمية للرصيد العقاري الوطني ذات استغلال مشترك بين الهياكل المركزية والجماعات المحلية وإرساء نظام الجغرفة المعلوماتية لمتابعة تشكّل الأحياء السكنية وتطورها

6. تعزيز الامن في المدن والارياف

الاهداف: مكافحة الجريمة، تعزيز الامن العام

الاجراءات

- © تعزيز منظومات المراقبة الرقمية واستعمال التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الامن العام في المدن
- © تعزيز القدرات الادارية والبشرية والفنية وتطوير الإطار التشريعي لمكافحة الجريمة المنظمة في المدن والارياف
- © توفير الحماية الاجتماعية الشاملة لعائلات شهداء وجرحى المؤسسات الأمنية والعسكرية
- © تحفيز الأجهزة عبر اقرار منظومة تأجير حسب الاداء مرتبطة بتطور مؤشرات الاداء الاساسية واستحداث اجهزة تفقد مركزية عالية الكفاءة

7. النهوض بمنظومة النقل

الاهداف: حوكمة شركات النقل، تحسين البنية التحتية، تطوير جودة الخدمات

الاجراءات

- © النهوض بحوكمة الشركات العمومية وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وتطوير الشراكات الاستراتيجية
- © اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص لتدعيم البنى الأساسية بما يدعم موقع تونس كمحور إقليمي وقارّي للنقل الجوي والخدمات
- © تركيز أقطاب لوجستية متعددة الوسائط وأقطاب لوجستية في الجهات الداخلية وتحسين النجاعة الطاقية
- © تعصير وتطوير جودة الخدمات في المطارات والموانئ
- © صيانة الأجزاء المتأكدة للسكك الحديدية وللبنية التحتية (الضاحية الجنوبية لتونس ...) وتعصير الشبكة الحديدية التي تربط الشمال بالجنوب والساحل بالولايات الداخلية والعواصم المغربية

8. استحداث نسق الانتقال الطاقى

الاهداف: النهوض بالنجاعة والاقتصاد في الطاقة، دعم انتاج الطاقات المتجددة، اعادة الهيكلة وتطوير الحوكمة، النهوض بالإنتاج في مجال المحروقات

الاجراءات

© النهوض بالنجاعة الطاقية والاقتصاد في الطاقة

© الالتزام مستقبلا باقتناء السيّارات الهجينة والكهربائيّة للوزارات والمؤسّسات العمومية

© إطلاق برنامج لتحفيز الانتاج الذاتي للطاقة في المؤسسات والمنشآت العمومية وفي المصانع الاكثر استهلاكاً للطاقة (على غرار الاسمنت، الاجر، ...)

© دعم تجهيز 200 ألف مسكن بالطاقة الشمسية – أي 0.4 جيغاواط في أفق 2025

© دعم انتاج الطاقات المتجددة

© بعث هيكل تعديلي بين منتجي الطاقة وموزعها ومراجعة الاتفاقيات لتحسين جاذبيتها

© الاستثمار في نقل شبكات الطاقة من الجنوب الى الشمال

© ربط مصبات النفايات بشبكات الطاقة

© النهوض بالإنتاج في مجال المحروقات

© مراجعة مجلة المحروقات للنهوض بالشفافية واستعادة نسق الاستثمار في المجال

© إتمام الدراسات الجيولوجية والبيئية والتقديرية للغاز الصخري

© متابعة تقدم الاستغلال للمؤسسات المنتصبة في مجال استخراج النفط والغاز من أجل مزيد من الشفافية

© اعادة الهيكلة وتطوير الحوكمة في القطاع

© بناء قدرات وزارة الطاقة تنظيميا وبشريا

© اعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للأنشطة البترولية وبناء قدراتها البشرية والتنظيمية

9. دعم التنمية المحلية والمستدامة

الاهداف: تعزيز الموارد البشرية للبلديات، تعزيز القدرات الفنية والمادية للبلديات، دعم الشراكة بين الجماعات المحلية ومع القطاع الخاص للنهوض بالتنمية المحلية

الاجراءات

● تعزيز الموارد البشرية للبلديات

- تعزيز الحراك الوظيفي من الإدارات المركزية نحو الجماعات المحلية عن طريق توفير حوافز مالية
- إرساء منظومة واليات لتحديد الحاجيات من الموارد البشرية وضمان الحركية نحو البلديات (بورصة الخطط البلدية)
- برامج للتكوين ودعم القدرات البشرية للبلديات خلال الخماسية القادمة (يشمل المنتخبين والإطارات والعملة)

● تعزيز القدرات الفنية والمادية للبلديات

- استكمال استصدار النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية
- ربط توزيع موارد صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية تطبيقا لأحكام الفصل 150 من مجلة الجماعات المحلية بمؤشرات يتم ضبطها بالطرق التشاركية مع الأطراف المتداخلة

● دعم الشراكة بين الجماعات المحلية ومع القطاع الخاص للنهوض بالتنمية المحلية

- الانتهاء من إعداد الإطار الترتيبي المتعلق بالوكالات الجهوية للخدمات الحضرية
- دعم التعاون بين البلديات عبر إحداث الوكالات الجهوية للخدمات الحضرية للنهوض بالنجاعة الاقتصادية
- تكوين الإطارات البلدية في إدارة الشراكة مع القطاع الخاص لدعم القدرة على استغلال هذه الاليات

© برنامج لتشجيع الباعثين الشبان على الاستثمار في المشاريع المتصلة بالمجال المحلي

10. حماية البيئة والشريط الساحلي

الاهداف: مقاومة التلوث وتطوير التصرف في النفايات، تعميم خدمات التطهير وتحسين جودة المياه المعالجة، حماية الشريط الساحلي، دعم التنمية المستدامة

الاجراءات

© مقاومة التلوث وتطوير منظومة التصرف في النفايات

© منع استعمال أكياس البلاستيك مع 2022

© انشاء وكالات بين البلديات للتصرف في النفايات

© وضع خطة متكاملة للنهوض بالتصرف في النفايات وفق أحسن الممارسات الدولية بهدف تحقيق نسبة دفن للنفايات لا تتجاوز 10%

© تحفيز الاستثمار الخاص من خلال ضمان النجاعة الاقتصادية لمشاريع إنتاج الطاقة من النفايات (ضمان أسعار مناسبة وتحرير سقف طاقة الانتاج...)

© حوكمة التصرف في الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة ومقاومة التلوث (تمكين البلديات من توظيف جزء منها)

© تعميم خدمات التطهير وتحسين جودة المياه المعالجة

© الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير والنهوض بالتطهير في الاحياء الشعبية والمناطق الريفية

© تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف الاستجابة للمواصفات المطلوبة وذلك بتوظيف التكنولوجيات الحديثة وتكثيف المراقبة

© تعميم المنشآت المختصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية وتحفيز الصناعيين على معالجة المياه المستعملة ورسكلتها قدر الامكان

© حماية الشريط الساحلي ودعم التنمية المستدامة

- © التحديد الجغرافي للشريط الساحلي وتنقيح القوانين لضمان تئمين وحماية الشريط الساحلي
- © ضبط أمثلة أشغال الشواطئ (POP) لكامل الشريط للحد من التجاوزات وضمان نفاذ المواطنين الى الشواطئ
- © تطوير منصة رقمية ومنظومة معلوماتية جغرافية للشريط الساحلي
- © بلورة استراتيجية وطنية في مجال الاقتصاد الأزرق وضبط خطة وطنية لتأهيل الجزر غير الآهلة بالسكان
- © بلورة استراتيجية وطنية للمدن المستدامة تتضمن تشجيع البناءات والشراءات العمومية المستدامة
- © تطوير منصة رقمية ومنظومة معلوماتية جغرافية لمراقبة جودة الهواء والمياه في خدمة مصالح البيئة ومنظومة الصحة

المحور الرابع

متوال حوكمة يحزّر المبادرة ويعزّز المساءلة ويضمن المتافسة التزيهة

دولة عصرية وحوكمة ناجحة تضمن المساواة في الفرص للجميع



تتميز تونس بفرصة ديمغرافية هامة حيث يمثل الشباب من دون الثلاثين سنة نصف السكان تقريبا. وتمثل هذه الفرصة تحديا للبلاد في الان نفسه، اذ تحتاج البلاد الى تحقيق نسب نمو هامة لخلق مواطن الشغل الكفيلة بالاستجابة لتطلعات الشباب في تحقيق الكرامة والرفاه. ويجمع الخبراء على ان الاقتصاد التونسي قادر على تحقيق نسب نمو أرفع مما حققه في العقود الاخيرة شريطة التخلص مما يكبله من معوقات هيكلية وبيروقراطية ولوجستية وتشريعية، بحيث يصبح خلق الثروة فيه نتيجة للجهد والاجتهاد والابتكار وليس نتيجة للانتماء الى فئة او التمتع برخصة او احتكار امتياز. ويهدف برنامج الحركة في هذا البعد الى تحرير الاقتصاد عبر ازالة المعوقات التي تكبل القطاع العام ومناخ الاستثمار بهدف تحرير النمو والنهوض بالإنتاجية والتنافسية. وتتلخص أهم مضامينه في منوال حوكمة يحزر المبادرة ويكرس المساءلة صلب القطاع العام والوظيفة العمومية ومناخ استثمار يكرس الشفافية ويقطع مع المحسوبة والفساد ليكون سندا لتنافسية المؤسسة وتوسعها. ونعمل على تحقيق ذلك من خلال السياسات الآتية:

- ◀ تعزيز المساءلة السياسية للحكومة عبر بلورة عقد حكم واضح حول البرنامج الحكومي وربط الميزانية بألويات البرنامج بصفة وثيقة
- ◀ إعادة هيكلة الحكومة في المستويين السياسي والتنفيذي بما يتماشى وصلاحياتها الموسعة وفق الدستور الجديد
- ◀ تكريس مبدأ الجدارة داخل القطاع العام والنهوض بجاذبيته للكفاءات
- ◀ تحرير المبادرة وتعزيز المساءلة داخل الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية وتكريس التقييم الداخلي والخارجي وإرساء نظم التصرف الحديثة.
- ◀ تيسير النفاذ الى ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتعزيز المنافسة النزيهة
- ◀ إعادة هيكلة منظومة التمويل لدعم الأسس المالية للبنوك وتعزيز التجديد والتنافس داخل القطاع
- ◀ مراجعة قانون الصرف لدعم المرونة وتيسير المعاملات التجارية وتبسيط الاجراءات الديوانية ورقمنتها والنهوض بشفافيتها وتطوير منظومة المواني والنقل
- ◀ دعم العدالة في تقاسم العبء الجبائي

1. هيكلية ومنهجية عمل حديثة للحكومة

الاهداف: تعزيز المساءلة السياسية للحكومة لضمان متابعة التعهدات الانتخابية، تعزيز كفاءة وانسجام الفريق الحكومي، هيكلية رئاسة الحكومة وتأهيلها للاضطلاع بصلاحياتها الموسعة وفق دستور 2014، هيكلية الدواوين والوزارات للنهوض بالقدرة على قيادة الإصلاحات، تطوير اليات العمل والتواصل الحكومي

الاجراءات

● تعزيز كفاءة وانسجام الفريق الحكومي

● حكومة مصغرة لضمان النجاعة والانسجام

● اختيار أعضاء الحكومة على أساس الكفاءة والخبرة والقدرات القيادية والنزاهة (وفق معايير موضوعية)

● تعزيز المساءلة السياسية للحكومة لضمان متابعة التعهدات الانتخابية

● بلورة عقد حكم واضح (تعاقد) حول البرنامج الحكومي في روزنامته وتفصيله (حول السياسات وليس الاهداف)

● تحديد رسائل تكليف للوزراء تترجم تعهدات البرنامج الحكومي ومتابعة إنجازها بصفة منتظمة

● إحداث هيكل سياسي للتنسيق بين رئاسة الحكومة والحزام السياسي لمتابعة تقدم البرنامج وتنفيذ التعهدات الانتخابية

● دعم التوجيه السياسي للميزانية - إحداث وحدة برئاسة الحكومة لترجمة التعهدات والبرنامج في محاور الميزانية

● هيكلية رئاسة الحكومة وتأهيلها للاضطلاع بصلاحياتها الموسعة وفق دستور 2014

● تعزيز قدرات رئاسة الحكومة في المستوى السياسي (البرمجة واعداد الميزانية ومقترحات القوانين ...)

● تعزيز قدرات رئاسة الحكومة في المستوى التنفيذي (مصالح التشريع والتنسيق والمتابعة لضمان نجاعة الانجاز)

⊙ هيكلة الدواوين والوزارات للنهوض بالقدرة على قيادة الإصلاحات

⊙ ضبط هيكلة موحدة للدواوين وتعزيز الموارد البشرية صلب الدواوين للنهوض بالقدرة على قيادة الإصلاحات

⊙ تطوير اليات العمل والتواصل الحكومي

⊙ رقمنة العمل الحكومي ومتابعة قرارات المجالس الوزارية

⊙ تطوير سياسة التواصل الحكومي وآلياته وفق أحسن الممارسات

2. مؤسسات ديمقراطية مستقرة وناجعة

الاهداف: استكمال المؤسسات الدستورية وبناء قدراتها، النهوض بحوكمتها الداخلية وقدراتها لضمان النجاعة

الاجراءات

⊙ تركيز المحكمة الدستورية واستكمال الهيئات الدستورية وبناء قدراتها وضمان شفافية عملها

⊙ ترسيخ احترام الدستور والعمل على ملائمة القوانين والسياسات لمبادئه

⊙ تعزيز قدرات البرلمان خصوصا عبر دعم المستشارين والباحثين الموضوعيين على ذمة النواب وتطوير المنظومات المعلوماتية

⊙ تنقيح النظام الداخلي للبرلمان لدعم النجاعة والمساءلة ولضمان ملائمة برمجة أشغاله للإستحقاقات الإقتصادية والإجتماعية

⊙ تنقيح القانون الانتخابي بما يسمح بإفراز أغلبيات برلمانية مستقرة وبما يضمن تساوي الفرص بين كل المترشحين

⊙ دعم قدرات المنظومة القضائية بشريا وتكنولوجيا واستحداث نسق الانتقال الرقمي في كل مستويات المنظومة

⊙ النهوض بمنظومة الاعلام العمومي وفق أحسن التجارب الدولية لضمان استقلاليتها الفعلية وتعزيز رسالتها في الارتقاء بوعي المواطن وبالذوق العام

3. ادارة ومؤسسات عمومية مبادرة وعصرية بقيادة كفاءات عالية

الاهداف: دعم الرقمنة في كل مستويات الإدارة، تحديث منظومات التصرف (تكريس مبدأ الجدارة والقدرة على استقطاب الكفاءات)، تحرير المبادرة وتعزيز نظم المساءلة الداخلية والتقييم، حوكمة المؤسسات العمومية، تعزيز القدرات في مجال مكافحة الفساد، النهوض بجودة الخدمات الموجهة للمواطن والمؤسسة

الاجراءات

● دعم الرقمنة

- رقمنة الخدمات الادارية والالتزام بعدم طلب اي وثيقة ادارية من المواطن مع موفى 2024
- توظيف صندوق الاتصالات لرقمنة الخدمات العمومية واعتماد تقدم الرقمنة كمؤشر أساسي لتقييم الوزارات

● تحديث منظومات التصرف

- إرساء منظومة تصرف عصرية في الموارد البشرية للملاءمة الوظائف بالمؤهلات
- إحداث إطار جذاب للحفاظ على الكفاءات داخل الادارة والانفتاح على الكفاءات التونسية بالخارج وفي القطاع الخاص وفق نظام تأجير جذاب على أساس تعاقدى واضح (للهوض بالقدرة على قيادة الاصلاحات)
- تكريس مبدأ الجدارة عبر إرساء مبدأ التناظر الشفاف في الوظائف العليا وإرساء منظومة تأجير حسب الأداء والنهوض باليات التقييم والمساءلة الداخلية

● تحرير المبادرة وتعزيز المساءلة – دعم الاستقلالية الادارية والمالية

- دعم الاستقلالية والتسيير الذاتي لعدد من المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية (تغيير الصبغة)

© تنقيح الفصل 96 من القانون عدد 85 سنة 1985 لتعزيز حماية المسؤولين في الإدارة وتشجيعهم على تحمل المسؤولية في استحداث نسق الانجاز

© تعزيز هياكل الرقابة واليات المتابعة والتقييم على اساس عقود أهداف مع سلط الاشراف

© **حوكمة المؤسسات العمومية**

© تمكين المؤسسات العمومية من مزيد من المرونة في الصفقات ونظام التأجير مع تعزيز المساءلة والمحاسبة عبر مراجعة قانون 89 _ 9

© تطوير منظومة الحوكمة الداخلية (تحديث دور مجلس الإدارة، المنظومات المعلوماتية، الموارد البشرية)

© انشاء وكالة للتصرف في مساهمات الدولة تعوض الاشراف المباشر من الوزارات القطاعية

© التوجه نحو تشريك الموظفين في رأس مال المؤسسات العمومية في إطار التحفيز على النهوض بالأداء والارتقاء بمردودية المؤسسة

© **تعزيز القدرات في مجال مكافحة الفساد**

© دمج هيئات الرقابة في هيكل مركزي وبناء قدراته

© تعزيز قدرات القطب المالي بشريا وماديا وتكنولوجيا

© استحداث أجهزة تفقد مركزية عليا لمتابعة أداء الأجهزة الأمنية والجبائية

© **تحسين جودة الخدمات الموجهة للمواطن والمؤسسة**

© هندسة جديدة لفضاءات استقبال المواطن وإعادة الاعتبار لعلامة مرحبا

© إرساء برنامج لتقييم جودة الخدمات في الادارات العمومية بالتعاون مع المجتمع المدني بصفة شفافة

© إرساء ترتيب شفاف لمختلف المرافق العمومية حسب جودة الخدمات المسداة على أساس تقييم المواطن (متلقي الخدمة)

4. مناخ استثمار داعم لتنافسية وتطور المؤسسة وللتصدير

الاهداف: النهوض بالرقمنة والشفافية في المواني، تبسيط الاجراءات والغاء التراخيص المتعلقة بالاستثمار، مراجعة تشريعات الصرف، دعم الاندماج في السوق الافريقية، النهوض بمنظومات النقل والترويج والتمويل لدعم التصدير

الاجراءات

● النهوض بالرقمنة والشفافية في المواني

- تبسيط الاجراءات الديوانية ودعم شفافيتها واستحداث اليات تظلم سريعة وناجعة
- رقمنة العمل الداخلي للديوانة بالمواني والنهوض بشفافيته - منظومة رقمية لتوزيع الحاويات ولمتابعة المداخل وكاميرات مراقبة وتعميم تجربة «جزر النزاهة»

● تبسيط التشريعات والغاء التراخيص وتخفيف البيروقراطية

- تفعيل القانون الافقي لتحسين مناخ الاستثمار وتطويره

● مراجعة تشريعات الصرف

- السماح للمواطنين بفتح حسابات بالعملة الصعبة
- مراجعة قانون الصرف لتحرير عمل المؤسسات المصدرة والتجارية
- إقرار قانون للعفو على جرائم الصرف يضمن مداخل هامة للخزينة العامة

● دعم الاندماج في السوق الافريقية

- ضبط استراتيجية طموحة بالتعاون مع القطاع الخاص للاستفادة من اتفاقيات التجارة مع فضاء الكوميسا

© تطوير الخطوط البحرية والجوية خصوصا في اتجاه افريقيا وربط تونس بالخطوط البرية العابرة للصحراء

© فتح 20 تمثيلية دبلوماسية جديدة في افريقيا

© دعم الاندماج المغربي

© النهوض بالاندماج المغربي عبر تطوير التبادل في مختلف المجالات التجارية والاكاديمية والثقافية

© تبسيط اجراءات التنقل بين أقطار المغرب العربي للمواطنين والكفاءات واليد العاملة

© بلورة خطة عمل بالتعاون مع الدول الاعضاء بهدف إرساء سوق مغربية مشتركة

© دعم التصدير

© دعم صورة المنتج التونسي ومطابقته لمعايير الجودة والعمل على إرساء علامات للمنتجات التونسية

© مضاعفة تمويل برنامج دعم ومساندة الصادرات وتوجيهه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية

© وضع استراتيجية لتطوير التجارة الالكترونية كمسلك عصري للتوزيع داخليا وللتصدير

5. منظومة بنكية وسوق مالية فاعلة

الاهداف: دعم الأسس المالية للقطاع البنكي وإعادة هيكلة الخارطة البنكية، تعصير القطاع البنكي والتشجيع على اعتماد التكنولوجيات الحديثة،

تنويع اليات التمويل، ترشيد تدخلات القطاع البنكي على مستوى القطاعات والجهات والشرائح

الاجراءات

© دعم الأسس المالية للقطاع البنكي وإعادة هيكلة الخارطة البنكية

© التقليل ب 30 بالمائة من القروض المصنفة في مجال السياحة

© دمج حسابات الادخار في القروض الرقاعية في حسابات الادخار في الأسهم بإحداث حسابات الادخار في الأسهم والرقاع والترفيح في سقف الادخار في الأسهم الى 100 اد وعدم اخضاع المرائب والفوائد الى الضريبة وسحب النظام المقترح على حسابات الادخار في الأسهم والرقاع على الأشخاص المعنويين

© مراجعة نموذج نشاط بنك الاسكان باتجاه استعادة دوره الاصلي في تطوير السكن الاجتماعي وذلك في اطار التفاعل الإيجابي مع مؤسسات البعث العقاري العمومية المخصصة للغرض

© إقرار عفو جبائي للقيمة المضافة للاندماج بالنسبة للبنوك التي ستقوم بعمليات اندماج

© مراجعة النظام الجبائي للمخصّصات البنكية من أجل الترشيد والفاعلية حسب القطاعات والمؤسسات ذات الاولوية

© توسيع مجال البنوك في مجال تسويق منتجات التأمين

© تعصير القطاع البنكي

© تطوير الحوكمة والرقمنة واعتماد المعايير الدولية في إعداد ونشر المعلومة المالية - 2021

© التقليص من المعاليم الموظفة على الحرفاء ودعم التجديد في الخدمات المصرفية من خلال إقرار قائمة خدمات مجانية موسعة (خدمات رقمية، شيكات، ...)

© اعتماد الدفع الالكتروني لاستخلاص الجباية وتضمينه في قائمة الخدمات البنكية الأساسية وتخفيض كلفته

© تنويع آليات التمويل

© مزيد تأطير آليات نشاط التمويل الاسلامي وتيسير اجراءات ممارسته وقنوات تسويقه

© تطوير السوق البديلة للبورصة وتطوير أنشطة وسطاء البورصة والتحفيز على إعادة استثمار المرائب المحققة في سوق إصدارات السوق البديلة

© الاسراع بإنشاء بنك الجهات عبر دمج بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركة التونسية للضمان

● ترشيد تدخلات القطاع المصرفي

- دعم تمويل القطاعات ذات الاولوية الوطنية عبر اعتماد سياسة نقدية تقوم على إستهداف إعادة تمويل البنوك لطبيعة التمويلات الممنوحة
- تطوير البريد التونسي الى بنك بريدي وتعزيز خدماته لكل الشرائح وفي كل الجهات
- التفويت في المساهمات غير الاستراتيجية للدولة واستثمار العائدات في صندوق الودائع والأمانات لتمويل المشاريع الاستراتيجية
- إسناد امتيازات وحوافز جبائية لمؤسّسات التمويل الأصغر التي تمول مشاريع في مناطق التنمية الجهوية
- إقرار وجوبية تقديم قروض بنكية بفائض ثابت ومتغير مسقف

6. سياسة مالية متوازنة وجبائية تشجع على خلق الثروة

الاهداف: سياسة مالية حذرة تحافظ على استدامة التوازنات المالية (التحكم في كتلة الأجور، تحسين الاستخلاص، ترشيد النفقات)، سياسة مالية تدفع الاستثمار العام والخاص (تبسيط المنظومة التشريعية، تخفيف الجبائية على قطاع الانتاج مقابل الانشطة الريعية)، سياسة مالية تخدم العدالة الاجتماعية (سياسة جبائية عادلة، التصدي للتهرب الجبائي، توجيه الدعم الى مستحقيه)

الاجراءات

● سياسة مالية حذرة تحافظ على استدامة التوازنات المالية

- التحكم في كتلة الأجور من 63% إلى 50% من المداخيل الجبائية مع أفق 2025
- ربط الزيادة في الأجور بالنمو والإنتاجية والتضخم لاستدامة توازنات المالية العمومية
- مراجعة سياسة الانتداب والنهوض بعدد الكفاءات وتوزيعها وحرآكها

⦿ منظومة جبائية ناجعة وسياسة جبائية عادلة

- ⦿ تبسيط مجلة الجباية وتخفيف العبء عن المؤسسات المنتجة وترفيعه على الانشطة الريعية وتجميع القوانين وتبسيطها في مجلة موحدة
- ⦿ تأهيل أعوان المصالح الجبائية وتطوير منظومة الرقابة
- ⦿ ادراج المهن الحرة ضمن القطاعات المطالبة بنظام محاسبة شفاف

الانتخابات الرئاسية

البرنامج الرئاسي

تعزيز الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ السيادة ودعم التنمية

تتطلع بلادنا اليوم إبان الإنتخابات القادمة إلى القطيعة التامة مع عهد الاستبداد وإلى الالتحاق بنادي الدول الديمقراطية واستكمال الربيع التونسي من خلال تحقيق مقومات العيش الكريم للمواطن عبر إنجاز نقلة نوعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، فإن مؤسسة رئاسة الجمهورية في هذه المرحلة الدقيقة مطالبة أساسا بتحسين المسار الديمقراطي وتعزيز السيادة الوطنية وترسيخ مناخ الحريات ودولة القانون وتكريس قيم المواطنة بما يعزز العيش المشترك وبما يضمن فضاء إيجابيا تنخرط فيه كل القوى الحية في البلاد لكسب معركة التنمية الشاملة دون إقصاء وبعيدا عن المعارك الهامشية التي تستنزف المقدرات الوطنية وتبدد الوقت الثمين. كما انها مدعوة إلى استثمار رمزيتها للدفع نحو صياغة "ميثاق إقتصادي واجتماعي" بين كل الأطراف المعنية بما يمكن من تسريع نسق الإصلاحات الكبرى وتوفير المناخات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي، علاوة على توظيف الدبلوماسية التونسية وحسن استثمار صورة بلادنا في الخارج لتنويع المبادلات الاقتصادية وللنهوض بالتصدير ولدفع الاستثمار الخارجي.

الاهداف: ترسيخ مناخ الحريات ودولة القانون، تعزيز الوحدة الوطنية وتجاوز مخلفات الماضي، إسناد الحكومة بما يمكن من النهوض بالتنمية، تعزيز الامن القومي الشامل، وتطوير قدرات الدفاع الوطني، تمكين العلاقات الخارجية وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

الاجراءات

● ترسيخ مناخ الحريات ودولة القانون

- احترام الدستور والحفاظ على مدنية الدولة وتعزيز هيبتها
- تركيز المحكمة الدستورية واستكمال بناء الهيئات الدستورية
- مراجعة القانون الانتخابي بما يضمن استقرار المؤسسات ونجاحها
- مراجعة قانون الطوارئ بما يتلاءم مع الحقوق والحريات التي أقرها دستور الجمهورية الثانية
- تعزيز مكتسبات المرأة والشباب والاسرة والحفاظ على نمط المجتمع
- القيام بمبادرة تشريعية لرفع الحصانة على التواب المتهمين في قضايا الفساد

● تعزيز الوحدة الوطنية وتجاوز مخلفات الماضي

- تقديم مبادرات تشريعية تعزز المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة والشباب والمسنين وذوي الإعاقة
- دعم المصالحة الوطنية الشاملة بما يمكن من تجاوز مخلفات الماضي
- الاستفادة من الكفاءات الوطنية في الخارج والعمل على دعم مساهمتها التنموية وتعزيز العلاقة مع الأجيال الناشئة في المهجر
- دعم روح المواطنة وقيم العمل والتضامن بما يعزز التنمية والعيش المشترك

● إسناد الحكومة بما يمكن من النهوض بالتنمية

- ضمان استقرار مؤسسات الدولة وحسن سيرها والتناسق فيما بينها
- الحرص على التعاون الايجابي مع الحكومة ومجلس النواب بما يضمن الانسجام والفاعلية
- دعم التنسيق بين الحكومة والمنظمات الوطنية بهدف دفع الاصلاحات الكبرى
- تجميع مختلف الأطراف لبلورة منوال تنموي يحقق الرفاه والعدالة بين الفئات والجهات

● تعزيز الامن القومي الشامل وتطوير قدرات الدفاع الوطني

- النهوض باليات ونظم التنسيق بين وزارتي الدفاع والداخلية وبين مختلف الأجهزة
- تطوير الاستفادة من الاستخبارات العسكرية في مقاومة التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة
- النهوض بمنظومات الاستشعار عن بعد والاستطلاع الجوي (الأقمار الصناعية، الطائرات بدون طيار، ...)
- بلورة رؤية شاملة تهتم بتأمين واستغلال المجال البحري في إطار السياسة البحرية المندمجة (تطوير الرياضة البحرية والسياحة البيئية واستغلال المجال البحري في مجال الطاقات المتجددة والثروات الباطنية وحسن استغلال الجزر وتأمينها)
- تعزيز حماية وإعمار الحدود الوطنية من الجبال والصحراء والجزر
- رعاية مبادرة وطنية لبلورة وتعزيز الاستراتيجيات في مجالات الامن المائي والطاقي والغذائي والتأقلم مع التغيرات المناخية
- احداث جيش رابع في مجال الدفاع السيبرني
- تشجيع الصناعة العسكرية الوطنية
- دعم قدرات الجيش الوطني بشريا وتنظيميا ولوجستيا وتكنولوجيا
- تحسين ظروف العيش الميدانية وبالثكنات وتحسين ظروف الإحاطة الاجتماعية بالعسكريين

© تطوير التعاون العسكري الدولي في مجال التكوين والتصنيع العسكري المشترك

© تنقيح التشريعات لتعزيز الحماية الاجتماعية لعائلات شهداء وجرحى المؤسسات العسكرية والأمنية

● تمتين العلاقات الخارجية وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

© تكريس ثوابت الدبلوماسية التونسية الملتزمة بالحياد والتوازن وحلّ الخلافات عبر الحوار والنأي بها عن سياسة المحاور

© دعم استقرار الشقيقة ليبيا والحرص على وحدتها الترابية وتوثيق عرى التعاون مع الجوار المغربي ودعم الاندماج الاقتصادي

© تطوير التعاون مع الاتحاد الأوروبي والعمل على توسيع التعاون الى بقية بلدان الاتحاد

© تنمية التبادل الاقتصادي مع البلدان الإفريقية وفتح 20 تمثيلية دبلوماسية إضافية في القارة

© تنمية التعاون الاقتصادي مع الدول الصاعدة ومع الأمريكيتين

© تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وتكريس مبدأ الجدارة والكفاءة في التعيينات الدبلوماسية

© دعم القضايا العادلة وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق

© تعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية والعمل على تنقية المناخات العربية

خاتمة

تقف بلادنا اليوم في نقطة فاصلة من تاريخها، على مشارف استكمال التأسيس الديمقراطي، في حين يتطلع شعبها بكل مكوناته الى محاكاة المنجز الديمقراطي عبر تحقيق نقلة نوعية مماثلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ولا شك أنه بإمكاننا اليوم إذا ما أحسنّا استثمار الفرصة الديمغرافية وتوظيف قدراتنا البشرية والمادية والطبيعية أن نحقق نقلة نوعية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعنا نحو مزيد من الرفاه والعدالة الاجتماعية. وتتطلب هذه النقلة النوعية سياسات جرئية ورؤى مجددة تقطع مع المقاربات السابقة وتحسن استثمار الفرص التي يتيحها هذا القرن وتطوّراته المتسارعة. ويتطلب الاقلاع المنشود علاوة على مراجعة مضامين السياسات القطاعية، إرساء دولة قوية وقيادة ناجعة وحوكمة متطورة تعتمد نظم العمل الحديثة واساليبه وتوظف التكنولوجيات المتطورة لضمان السرعة في أخذ القرار والتفاعل مع المتغيرات.

وفي هذا الإطار، تتوجه حركة النهضة لكل التونسيين ببرنامجها المرحلي 2020-2024 وكلها أمل في المستقبل وثقة في نجاح التونسيين. وهي إذ تحيي كل التضحيات التي قدّمها أبناء تونس البررة وتذكر باعتزاز شهداء الوطن الذين كافحوا المستعمر والذين قاوموا الاستبداد وحاربوا الإرهاب، وتترحم عليهم وتستشعر أمانة تضحياتهم، فإنها في الوقت ذاته تقدّر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها لتحقيق ما ضحوا من أجله وما تطلّعوا إليه. وهي تقترح هذا البرنامج كخارطة طريق للمرحلة القادمة، وتتطلّع من خلاله الى كسب ثقة الناخبين للمساهمة في هذه النقلة النوعية المنشودة وفي تحقيق انجاز تاريخي يعزز الانتقال الديمقراطي بنهضة تنموية شاملة تحقق الكرامة للمواطن والسيادة للشعب وترتقي ببلادنا الى مصاف الدول المتقدمة لتستعيد مساهمتها الفاعلة في الحضارة الانسانية.

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۗ وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (آل عمران 103)

صدق الله العظيم

لتحميل البرنامج الانتخابي

www.electorale2019.tn



Nahda.Tunisia



NahdhaTunisie

